http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2078) السنة الثامنة - الأربعاء (23) آذار 2011

### نائب يصفهم بـ"تجار أزمات"

# أعضاء المجالس البلدية يتقاضون تقاعد معاون مدير عام...ومرتباتهم تتضخم بـ"العمولة"

وائل نعمة

في الوقت الذي كان يعاني فيه اهالي الحسينية ، التي اخرجت من حسابات المسؤولين المحليين ، من غرق منازلهم والطرق المؤدية اليها بمياه الامطار التي تجمعت من اخر زخة سقطت على ارضها ، كما يعانون من سوء الخدمات،كان اعضاء المجلس البلدي فيها يسكنون في منازل بعيدة عن هموم ابناء جلدتهم محتكرين الكهرباء والوقود لمولداتهم الضخمة.

هكذا بدأ الحاج مهدي ٦٧ عاما ويسكن منطقة الحسينية منذ ٢٤ عاما حديثه في لقاء سابق معه ويسترسل قائلا: ان أعضاء المجلس البلدي يعرفون كل شيء عن المدينة ويشاهدون المآسي حين يمرون بسياراتهم التي لا تكترث بالشوارع المحفرة وطفح المجاري ونتحدث معهم مرارا وتكرارا عن سوء حالة الشوارع وشحة المياه لكنهم لا يسمعون.

الأهالي هناك يتحدثون عن رشاوى يتلقاها أعضاء المجلس البلدي،وعلى انهم يتعاملون على أساس المحسوبية والمنسوبية تاركين السكان يكابدون عناء الشوارع المحفرة وانقطاع الكهرباء والماء،ويذكرون ان بيوت المسؤولين راقية وفي أماكن نظيفة،على الرغم من انهم بالمنطقة نفسها.

## مجالس العمولة

اعضاء المجالس البلدية التي يحملها معظم سكان العاصمة مسؤولية سوء الخدمات في مناطقهم ،يشددون على براعتهم في الحصول على "الكوميشن" العمولة من المقاولين ويساعدون الكثير منهم للهروب مع وضع "فلوس" المقاولة في جيوبهم.يشير عضو لجنة التخطيط الستراتيجي في محافظة بغداد محمد الربيعي في تصريحات صحفية سابقة الى ان بغداد مقبلة على استقالة ٧٠٠٠ عضو مجلس بلدي في الايام القادمة.نظرا لتقدمهم في العمر او اسرافهم في البقاء بالعمل او لاخفاقهم في تنفيذ الواجبات الملقاة على عاتقهم، المهم ان هذا العدد يفتح امامنا المجال واسعاً للحديث عن اعدادهم الحقيقية والمبالغ التي يستلمونها من الموازنة العامة ورواتب التقاعد وعن جدوى وجودهم في ظل ترد غير مسبق للخدمات لم تشهده عاصمة في العالم.

وكانت مؤسسة "ميرسر" البريطانية قد وضعت مدينة "بغداد" في نتائج مسح أجرته في وقت سابق في ذيل قائمة تتعلق بجودة المعيشة رغم التحسن الطفيف الذي طرأ على بنيتها الأساسية، اذ يستمر تردي الاوضاع الامنية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والتربوية في العاصمة حسب التقارير التي تنشرها المؤسسات المتخصصة بقياس أحوال الناس ومعيشتهم في مدن العالم وعواصمه. وأكدت نتائج المسح إن العاصمة العراقية تقبع في مؤخرة قائمة المدن بسبب الحياة اليومية الصعبة والنقص الشديد في المياه والكهرباء وزيادة الاعباء على الشركات والسكان.

ويؤكد عدد من المراقبين إن صوت مولدات الكهرباء باهظة الثمن التي تعمل بوقود الديزل أصبحت من ثوابت الحياة اليومية وأصبح منظر اسلاك الكهرباء المتشابكة مألوفاً في احياء بغداد.

وتشير المؤسسة ان الفشل في توفير الخدمات الاساسية بالسرعة الكافية عامل مهم في تراجع التأييد الشعبي للحكومة العراقية. ويتفق المتخصصون إن بغداد أسوأ العواصم بالعالم وذلك لانهيار البنى التحتية منذ ٢٠٠٣ وأزمة الكهرباء والمجاري والنفايات التي ترمي في الساحات وفي الشوارع.

ويضطر سكان بغداد الذين يقدر عددهم بنحو ٦,٥ مليون نسمة الى أداء اعمالهم في حر الصيف القائظ حيث لا تكفي الكهرباء لتشغيل أجهزة تكييف الهواء فضلاً عن انقطاع المياه في اجزاء كبيرة من العاصمة العراقية.

ويشتري كثير من المواطنين مياه الشرب المعبأة متكبدين نفقات اضافية يصعب على سكان بغداد الذين يتقاضون رواتب زهيدة صعوبة في تحملها.

كما ان الكثير من العراقيين لم يتفاجأوا بالتقييم الضعيف لبغداد.

بدوره يعتقد حسين الصافي ان القانون العراقي قد رتب حقوق والتزامات باتجاه اعضاء المجلس البلدي لا تتناسب مع دورهم الحقيقي.

## تقاعد رفيع المستوى

النائب الصافي اشار في اتصال مع (المدى) الى ان اعضاء المجلس البلدي كان لهم دور في فترة انهيار المؤسسات بعد ٢٠٠٣ وحالة الفراغ السياسي والامني والاداري الذي ضرب بأطنابه كل مفاصل الحياة في العاصمة وخارجها وقد وضع لهم القانون بعض النصوص التي يستحقونها وتتلاءم الى حد ما مع جهودهم ولكن هناك بعض التفاصيل مبالغ بها –على حد وصف الصافي–

ويؤكد الصافي وهو عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب ان قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم اعطى عضو المجلس البلدي درجة معاون مدير عام في حالة التقاعد ودرجة مدير عام لاعضاء مجلس المحافظة وهو امر غير منطقي ويرهق الميزانية، فيما لو تخيلنا الاعداد الكبيرة من اعضاء المجالس البلدية واعضاء مجالس المحافظات فكم مدير معاون مدير عام سيتقاضى راتبا تقاعديا في العراق؟!

ويرجح النائب وجود اكثر من ١٤٠٠ عضو مجلس بلدي بعدد اعضاء تتراوح من ٧الى ١٠ اشخاص للمجلس الواحد في بغداد فقط، مقارنة بسوء الخدمات التي تشهدها مناطق العاصمة،والتي يفترض ان يكون المجلس اكثر قربا واحتكاكا مع المواطن واكثر معرفة بهمومه ومشاكله، لافتا في الوقت نفسه الى عدم وجود التنسيق بين المجالس البلدية والمحافظة وبينهم وبين مجلس النواب،عاد ذلك بسبب عدم وجود تنسيق بين معظم مؤسسات الدولة بشكل عام.

كما اشار الى ضرورة توفير الاليات وخطط عمل ودورات وتدريب للعاملين في المجالس البلدية والمحافظة تؤهلهم للقيام بعملهم على اتم وجه، الامر الذي يعتبره النائب غير متوفر في العراق.

الجدير بالذكر ان معظم اعضاء المجالس البلدية غير كفوئين وغير مؤهلين لاستلام مناصب خدمية وادارية، إلى ذلك قال نائب رئيس مجلس محافظة الديوانية عواد الناعمي في وقت سابق، إن بعض أعضاء المجالس البلدية في المحافظة يجهلون القراءة والكتاب. جاء ذلك على خلفية التظاهرات التي حدثت في الكوت في الشهر الماضي وادت الى مقتل ٣ أشخاص وجرح ٣٠ آخرين وإحراق ٤ مبان حكومية في المدينة الكوت خلال اشتباكات عنيفةً بين حراس أمن المحافظة وقوات مكافحة الشغب ومحتجين طالبوا بتحسين الخدمات الأساسية وإقالة المحافظ والمسؤولين المحليين "الفاسدين". وكانت أبرز مطالبهم استبدال المحافظ واعضاء المجالس البلدية بسبب نقص الخدمات الأساسية.

## تجار الأزمات

بالمقابل وصف فتاح الشيخ بعض اعضاء مجالس المحافظات بتجار ازمات و"حفاة" واغتنوا على حساب مواطنيهم.

الشيخ وهو عضو في القائمة العراقية اكد في حديث خص به (المدى) ان توصيف بعض اعضاء المجالس البلدية بالحفاة قد ادى بالمجلس البلدي في مدينة الصدر "تحديدا" برفع دعوى ضده مطالبيه بتعويض بملايين الدولارات وليس بالدينار العراقي! النائب يشدد على انه نعت الاعضاء "الفاسدين" فقط ولم يقصد الجميع ولم يحدد مجلس بلدي بعينه.

كلام الشيخ جاء مقارنة بارتفاع الحالة المعيشية لبعض اعضاء المجالس البلدية في العاصمة الذين كانوا في حالة مادية متعبة جدا وبين ليلة وضحاها تحولوا الى اصحاب ملايين واصحاب عقارات وسيارات فخمة! بالمقابل يستغرب اعضاء المجالس البلدية باتهامهم باخذ مبالغ مادية على اعتبار ان عملهم اشرافي ولا يستلمون اي مبالغ مادية وليس لديهم عقود او احالة مشاريع، حيث يرد الشيخ قائلا: انهم يبرعون في اخذ العمولة من المقاولين ويتركون المشاريع غير منفذة، بالاضافة الى انهم يسيطرون على الوقود والغاز والمولدات في المناطق لسنوات كثيرة ويتلاعبون باسعار اسطوانة الغاز حتى وصلت الى ٢٥ الف دينار في بعض مناطق العاصمة.

الشيخ يرجح وجود اكثر من ٢٧٠ مجلسا بلديا في عموم العراق، فشل معظمه في اداء واجبه، لذلك يشدد على ضرورة اجراء انتخابات جديدة ووضع قانون جديد ينظم عملهم، على الرغم من اعتقاده بان اعضاء المجالس البلدية سيرفضون اجراء الانتخابات لانهم سيخسرون امتيازاتهم.

## مطالب شعبية بإقالة المجالس

يشار الى ان الاصوات المطالبة باقالة المجالس البلدية واعادة الانتخابات قد تزايدت بعد ان طالب رئيس الحكومة نوري المالكي، في وقت سابق،بحل المجالس البلدية واجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات، داعيا محافظ

وقال المالكي خلال مؤتمر صحافي عقده بمبنى رئاسة الوزراء إن "المواطن العراقي عانى كثيرا من المجالس البلدية وإجراءاتها الروتينية"، مؤكدا أن "رئاسة الوزراء طالبت مجلس النواب بحل المجالس البلدية وإجراء انتخابات جديدة لها لتكون تلك المجالس منتخبة من قبل المواطنين".

ودعا المالكي إلى "إجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات في عموم البلاد"، مؤكدا أن "دعوة رئيس البرلمان، لانتخابات مبكرة خلال أربعة أشهر لمجالس المحافظات كانت بطلب من رئاسة الوزراء".

الى ذلك كان قد دعا رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي في وقت سابق الى اجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات في عموم البلاد. وكانت قد أخذت تأثيرات التظاهرات التي جرت في العاصمة وباقي الحافظات تنعكس بالدرجة الأولى على المجالس البلدية وبعدها مجالس المحافظات والمحافظين حيث طالبت عدد من المحافظات بحل مجالس المحافظات والمجالس البلدية لسوء ادائها.واعتبر مجلس شورى الدولة في القرار رقم ٧٥٢٠٠٩ إن المجالس البلدية لا سند قانونيا لعملها وتعد ملغاة من تاريخ نشر قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم في الجريدة الرسمية.

الى ذلك كان قد اكد خبراء قانونيون عدم وجود قانون ينظم عمل المجالس البلدية والمحلية، حيث اشار الخبير القانوني طارق حرب في اتصال مع (المدى) الى ان وجود هذه المجالس يرجع الى فترة حكم "بريمر" ولم يشرع قانون سوى في عام ٢٠١٠ وقام بتنظيم راتب تقاعدي لهم ولم يحدد صلاحيات،لافتا في الوقت نفسه الى ان القانون قد حدد وجود مجلس محافظة وقضاء وناحية ويمكن مجلس صغير لقرية ولم يتحدث عن مجالس بلدية.

حرب كشف على ان القانون الخاص بانتحابات مجالس الاقضية والنواحي اكد ضرورة اجرائه بعد انتخابات مجالس المحافظات بستة اشهر،وكان من المفروض ان يتم في شهر تموز من عام ٢٠٠٩.

الخبير القانوني يشدد على ان مجالس المحافظات لا ترغب باجراء انتخابات المجالس البلدية خوفا من سحب بساط الصلاحيات والاموال من تحت اقدامهم، واعضاء المجالس البلدية يخافون خسارة موقعهم الذي اوجدوه حسب اهوائهم وحددوا عدد اعضائهم بصورة كيفية، بالاضافة الى ان مفوضية الانتخابات غير قادرة الان على اجراء الانتخابات مطالبة على حد وصف حرب بستة اشهر اخرى لاجرائها، في وقت اجري استفتاء في مصر بغضون شهر واحد.

الجدير بالذكر ان فرج الحيدري رئيس مفوضية الانتخابات كان قد صرح لـ"المدى" في وقت سابق عدم قدرة الاخيرة على اجراء الانتخابات في ظل فوضى البطاقة التموينية والتداخل الاداري.

**نتائج مسح دولي تظهر العاصمة بغداد في مؤخرة المدن من حيث الخدمات**

**برلمانيون: أكثر من ١٤٠٠ عضو في بغداد "فقط" وهذا العدد يرهق الميزانية العامة**

**خبير قانوني: مجالس المحافظات والبلدية ترفض إجراء الانتخابات خوفا على "مصالحها"**

### في ضوء مظاهر فساد متعددة

# التعليم يتدهور والتربية لا تضع معالجات

**تعتبر المؤسسة التربوية والتعليمية من أهم المؤسسات الحكومية في البلدان كافة،لما لها من تماس مباشر بجميع مفاصل الحياة و دورها في بناء وتهذيب الأجيال القادمة لتأخذ دورها في قيادة المجتمع،وإعداد قاعدة رصينة من الطاقات البشرية بعد أن تتوفر السبل والمستلزمات الضرورية التي من شأنها أن ترفع من قيمة الأستاذ والطالب على حد سواء.من هذا المنطلق يرى مدير مدرسة خالد التميمي برؤية واضحة المعالم ليقف على ما آلت إليه المؤسسة التربوية من فساد أصبح العنوان البارز لدى كل متتبع لواقع الدراسة في العراق. إذ يؤكد أن ظاهرة الفساد تعددت وتنوعت حسب مزاج المدرس ليصل بمطالبته للطالب بكارت شحن (رصيد موبايل)**

بغداد/ أحمد الدراجي

## مقابل نجاحه

التداولات المالية نقلت عملها من بورصة بغداد إلى أروقة أغلب المدارس الإعدادية ولكن بنسبة أقل كلفة عما هو معمول به هناك، حيث يبدو أن المزايدة في تجارة الدرجات أصبحت هي السمة البارزة في تداولات النصف الأول من هذه السنة وما سبقها من سنوات.

يبدو أن كلامي أشد وطأة ولكن هذه الحقيقة التي نتجنب الحديث عنها وأنا الذي قضيت أكثر من (٣٥) سنة في مجال التعليم بهذا الأمر صرح التربوي المتقاعد ياسر ستار حيث قال بمضض لا زال الدور الرقابي من قبل الأشراف التربوي يخضع لمفهوم العلاقة القائمة على المنفعة الشخصية كما لا أغفل دور الوزارة في عدم اعتماد مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب والذي يأخذ على عاتقه القيام بمهمته بشكل منهجي وعلمي وباعتماد الوسائل الصحيحة في عملية البناء التربوي.ويؤكد ستار هذه الأمور مجتمعة انعكست على مهام المدرس في أداء عمله حيث أصبح سلعة معروضة للطلب والشراء وبِمثن بخس.ويمضي في حديثه قائلاً ربما في الغد نكتشف طريقة أكثر حداثة للفساد قد تصل لما هو أبعد من تفكيرنا واعزو ذلك للجهات المسؤولة عن التعليم في العراق.

بينما يرى المستشار القانوني محمد يوسف السعدي أن تعريف الفساد بصورة عامة على أنه "التأثير غير المشروع في القرارات العامة"أو هو القصور القيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين على الالتزامات الذاتية المجردة من المنفعة الشخصية لخدمة الصالح العام ومن هذا المنطلق يذهب السعدي في كلامه الى أن الإخلال في الواجب ناتج عن النفسية والضمير لدى الشخص نتيجة عدة أمور طغت على سطح تدرج السلم الوظيفي لدى مؤسسة معينة منها عدم المهنية في العمل والتفريط في أداء الواجب وعدم الإحساس بالمسؤولية.لذلك أرى أن الإخلال بالواجب هو هدم للقيم الأخلاقية لدى المجتمعات وخاصة التربية والتعليم باعتباره عصب المجتمع لما له من طاقات وموارد بشرية خلاقة.

## طريقة عصرية للفساد

الأكاديمي عمار عنيد منصور يستهل حديثه عن ظاهرة ابتكرها المدرسون كطريقة عصرية تتماشى مع خدمة شركات الاتصال الموجودة في العراق،فيقول:هذه الظاهرة تجعل الطالب ذا مستقبل ضبابي بعيد كل البعد عن الاكتشاف والإبداع والابتكار وعدم تحمل المسؤولية ويترتب عليها فقدان الثقة في النفس وعدم الاحترام بين الطالب وأستاذه وتؤثر على عملية التعلم الصحيح. ويؤكد عنيد أن هذه الظاهرة السلبية تخلق نموذجا فاشلا ومدمرا للمسيرة التعليمية معتبراً طريقة تعاطي المدرس مع الأمور بهذه الطريقة باباً من أبواب الرشوة والفساد الإداري الذي ينهي مستقبل أجيال العراق القادمة.

وبامتعاض شديد صرح الطالب قصي السوداني خامس اعدادي بهذا الأمر حينما يسرد قصته مع مدرس اللغة الإنكليزية الذي قايضه بتعديل درجته بكارت شحن من نوع آسيا سيل فئة (٣٠) دولار.ويضيف رغم أن الأحوال المعيشية لا تسر لكني أجبرت على ذلك مع قناعتي الشديدة بأني ساهمت في هدم مستقبلي ولكن (الضرورة تبيح المحظور).

بينما لعلاء ماضي جبر حكاية مختلفة عن قرينه السوداني حينما أجبره مدرس الفيزياء على ترك مقعد المدرسة الحكومية والتوجه نحو المدارس الخاصة بعدما ضاق ذرعاً بطلبات هذا المدرس والحديث لعلاء حيث يضيف: الوعكة الصحية كانت سببا في تدني مستواي فقد منحتني الصحة الطلابية أجازة لمدة شهر عدت بعدها للدراسة فطلب مني المدرس مبلغا ماليا قدره ٥٠٠ دولار لشراء (موبايل) حديث من أجل أعطائي درجة عالية للامتحانات التي لم أمتحن فيها وبعد أن رفضت طلب مني العمل في منزله الذي يقوم بتجديده فرفضت أيضا وأبلغت مدير المدرسة بذلك ما جعل المدرس يتمادى أكثر في طلباته لذلك توجهت للمدارس الخاصة نتيجة سوء معاملة هذا المدرس.

## كارت شحن مقابل درجة نجاح

ان بناء جيل واع يتطلب خلق المناخات الملائمة المبنية على الأسس الصحيحة وما نراه في جسد المؤسسات التربوية من فساد مستشر يدعو للخوف من مستقبل مجهول حيث ينظر لهذه الظاهرة الباحث التربوي سلام المعاضيدي معتبراً إياها فسادا للقيم الأخلاقية لدى مجموعة من الأشخاص المنخرطين في سلك المنظومة التعليمية من أجل مساعدة الطالب المتسيب بمثن بخس لا يرتقي للهدف النبيل ورسالته التربوية في خلق جيل واع قادر على الإنتاج والإبداع،وخاصة بعد التحسن الملحوظ في المستوى المعيشي لدى المدرسين والمعلمين على حد سواء ويمضي في كلامه فيقول: ظاهرة مبادلة كروت الشحن بالدرجات عملية خطيرة وتمثل هدرا للطاقات والجهود.

وفي السياق نفسه يرى رزاق الموسوي أستاذ مادة اللغة العربية الموضوع أشبه بشبكة متداخلة لا نستطيع حصرها في جانب محدد حيث تبدأ من هرم المؤسسة التعليمية لتصل إلى الاستاذ ومحصلة الأمر هي الصعوبة البالغة في حصر موضوعة الفساد.

ويضيف لا أستغرب من دناءة بعض المدرسين في المطالبة بكارت شحن (موبايل) مقابل تعديل درجات الطالب واعتبر ذلك فشلا للمؤسسة التعليمية وتخطيها في إدارة الملف التعليمي.

اما مدير المكتب الإعلامي لوزارة التربية وليد حسين فقد اكتفى بالحديث عن إدانة الوزارة لمثل تلك الممارسات لكنه لم يعطنا اجراءات الوزارة للحد منها ان لم نقل القضاء عليها فقد قال في تصريح للمدى: إذا وجدت مثل هذه الحالات فالوزارة تدينها وترفضها خاصة بعد أن أرتفع المستوى المعيشي للمدرسين والمعلمين بشكل ملحوظ حيث لا يمكن أن يصل المدرس لهذا المستوى الشحيح من الخلق،إذ تعتبر التربية أهم من التعليم بالدرجة الأولى.

ويؤكد حسين أن هذه الظاهرة تعتبر سابقة خطيرة لأنها تعطي انطباعا سيئاً لدى الرأي العام وتترك آثارا سلبية في عملية النهضة الفكرية والعلمية التي تسعى الوزارة لتحقيقها. ويتابع أن الوزارة جادة في عملية التغيير وبناء المؤسسة التعليمية بشكل منهجي وعملي كما تقوم بعملية التحقيق والإجراءات الرادعة لمن يتعاطى بمثل هذه المقايضات وتؤكد على النزاهة في منح الدرجات.

## فساد التعليم معوق في وجه التقدم والتطور

أخيرا فان القطاع التعليمي يمثل إحدى المؤسسات الحكومية التي لم تسلم من سطوة الفساد الذي ينبغي أن يكون آخر ما يمكن أن يطاله ، فلقد تفشت في الآونة الأخيرة العديد من المظاهر السلبية التي تعبر بشكل أو بآخر عن حالات فساد إداري ومالي وأخلاقي يهدد كيان القطاع التعليمي في العراق، ويحول دون تحقيق الأهداف التعليمية المرجوة ، الامثلة على ذلك كثيرة ومعروفة وبعضها تناولناه في هذا الموضوع ،مظاهر تعود بالضرر البالغ على مصداقية المؤسسة التعليمية من جهة والحط من كيان المعلم من جهة أخرى، و أضعاف المستوى العلمي للطلبة والتلاميذ وبالتالي التأثير السلبي على مستقبلهم الذي من أجله أنشأت المؤسسات التعليمية فهل نسمع قريباً اجراءات واضحة من وزارة التربية تضع حداً لهذه المظاهر؟